الصباح الاقتصادية 12
العدد 3352 - السنة الثانية عشرة
الخميس 20 شعبان 1440 - الموافق 25 أبريل 2019
Thursday 25 April 2019 - No.3352 - 12 th Year

على هامش مؤتمر القطاع المالي بالرياض

الحجرف: دول الخليج تعمل على عدد من المحاور لتحقيق الاستدامة في النمو الاقتصادي

نايف الحجرف

قال وزير المالية الدكتور نايف الحجرف «ان الحضور والمشاركة الكبيرة التي شهدها مؤتمر القطاع المالي المنعقد في الرياض يعكسان بشكل واضح الخطوات الملموسة التي نفذت على ارض الواقع ضمن رؤية المملكة العربية السعودية 2030».

واضاف الحجرف على هامش المؤتمر «ان هذا المؤتمر هو الاول الذي يعنى بتطوير القطاع المالي في المملكة ضمن رؤيتها 2030 والتي تركز على احداث نقلة نوعية في عدد كبير من القطاعات المؤثرة في اقتصادها».

وشدد الحجرف على أهمية المشاركة في مثل هذا المؤتمر للاطلاع على الخطوات التي قامت بها المملكة والاستماع الى مجتمع المال الدولي في ظل المشاركة الكبيرة لرجال الاعمال لافتا الى ان «الشركات والمؤسسات العالمية تنظر الى مايتم في المملكة ومنطقة الخليج بشكل كامل».

كما رأى ان المؤتمر يعد فرصة للقاء والحوار والنقاش وتسليط الضوء على التحديات والفرص التي توفرها مثل هذه الرؤى.

وكان وزير المالية قد اكد خلال مشاركته بإحدى الجلسات الحوارية ضمن المؤتمر ان دول الخليج العربي تعمل على عدد من المحاور لتحقيق الاستدامة في النمو الاقتصادي مستعرضا عددا من الاجراءات التي اتخذتها تلك الدول لتوفير الضمانات لمرحلة ما بعد النفط.

واشار من جهة اخرى الى وجود تحديات تواجه دول الخليج في تنفيذ برامجها التنموية «خاصة وان اكثر من نصف المجتمعات الخليجية هي من فئة الشباب وبالتالي هناك تحديات تفرضها طبيعة التكوين العمري للمجتمعات» والتي رأى انها يجب ان تواكب وتنعكس بإشراك وإدماج الشباب في تحقيق هذه الرؤى من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

واوضح الحجرف ان ذلك يتم من خلال تعزيز التكنولوجيا ودعم مبادرات الشباب وخلق الفرص الوظيفية من خلال تطوير القطاع الخاص وإعطاءه دور اكبر ريادي وقيادي في منظومة الاصلاحات الاقتصادية.

وكانت أعمال الدورة الأولى للمؤتمر الذي يستمر على مدى يومين قد انطلقت أمس برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وتحت شعار (آفاق مالية واعدة).

ويشهد المؤتمر عددا من جلسات الأعمال بحضور وزراء وقياديي عالم المال والأعمال محليا وإقليميا وعالميا وممثلين عن القطاعين العام والخاص المحلي والدولي بما في ذلك كبرى المؤسسات الدولية وشركات الاستشارات والخدمات المالية المعروفة عالميا اضافة الى وكالات التصنيف الدولية والخبراء والمتخصصين في شؤون المال والاستثمار والمصرفية والتمويل والتامين.

ويشارك في المؤتمر الذي ينظمه شركاء برنامج تطوير القطاع المالي (أحد برامج رؤية المملكة 2030) ممثلون عن وزارة المالية السعودية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية السعودية وزير المالية الكويتي الدكتور نايف الحجرف ومحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل وعدد من صناع القرار في القطاع المالي وكبار التنفيذيين في المؤسسات المالية السعودية والإقليمية والدولية.

وأكد وزير المالية رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي السعودي محمد الجدعان في كلمة بداية أعمال المؤتمر الذي يستمر يومين أن المملكة تسير قدما في تنفيذ برنامجها الشامل للإصلاح الهادف لضبط المالية العامة وتعزيز الشفافية وتمكين القطاع الخاص موضحا ان هذا المؤتمر يعد دعما لهذه الجهود.

وشدد الجدعان على «ان ميزانية هذا العام جاءت مؤكدة على أن السياسة المالية للمملكة ماضية نحو تحقيق أهدافها المرتبطة بتطلعات (رؤية المملكة 2030) مع العمل على توظيف واستخدام الأدوات والإجراءات المالية المتاحة لتحقيق ذلك».

ولفت إلى أن التحولات المنتظرة في القطاع المالي والتطبيقات التقنية الحديثة في مجال الصناعة المالية تحتم مواصلة التطوير والسعي الحثيث لمواكبة آخر التطورات العالمية في هذه الصناعة من خلال تهيئة البيئة الجاذبة للاستفادة من فرص التطور التقني والرقمي في هذه الصناعة ومواجهة التحديات التي يمكن أن تنشأ عنها.

وبين ان الإصلاحات التي تمت في القطاع المالي السعودي أسهمت في تحقيق إنجازات حافلة للسوق المالية السعودية لكونها أهم وأكبر الأسواق المالية في المنطقة حيث تقدم ترتيب المملكة في مؤشر حوكمة المساهمين ضمن تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي من المرتبة 77 في العام 2017 ليقفز في العام 2018 إلى المرتبة الخامسة عالميا والثانية ضمن مجموعة العشرين.

ولفت الوزير الجدعان إلى التقدم المحرز الذي سجلته المالية العامة خلال الربع الأول من العام الحالي 2019 الذي حققت المالية العامة فيه نتائج إيجابية وذلك بتحقيق فائض قدره 27ر8 مليار ريال نحو (7ر413 مليار دولار) وهو أول فائض في الربع الأول يسجل ابتداء منذ العام 2014 مؤكدا أن النتائج تعكس التقدم الملحوظ في اداء المالية العامة منذ انطلاق برنامج تحقيق التوازن المالي. وقال «تتطلع المملكة العربية السعودية من خلال رئاستها لمجموعة العشرين في عام 2020 أن يكون عام 2020 بداية لعقد جديد من التعاون بين أعضاء مجموعة العشرين من أجل قمة تعزز نموا اقتصاديا قويا ومتوازنا وشاملا ومستداما وتسعى المملكة إلى دعم بيئة الحوار وتعزيز التعاون من خلال مناقشة سبل معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية في العالم ولذلك ستساهم المملكة في الحث على التركيز على المشاكل المشتركة لأعضاء مجموعة العشرين وبقية الدول وتبادل الخبرات لما فيه مصلحة دول مجموعة العشرين ولمنفعة العالم». ويشهد المؤتمر عددا من جلسات الأعمال بحضور وزراء وقياديي عالم المال والأعمال محليا وإقليميا وعالميا وممثلين عن القطاعين العام والخاص المحلي والدولي بما في ذلك كبرى المؤسسات الدولية وشركات الاستشارات والخدمات المالية المعروفة عالميا ووكالات التصنيف الدولية والخبراء والمتخصصين في شؤون المال والاستثمار والمصرفية والتمويل والتامين.

«العام» يرتفع 11.64 نقطة خلال جلسة متباينة لمؤشرات البورصة

أنهت البورصة تعاملاتها أمس الأربعاء على ارتفاع المؤشر العام 11ر64 نقطة ليبلغ مستوى 5733ر9 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر2 في المئة. وبلغت كميات تداولات المؤشر 129ر3 مليون سهم تمت من خلال 5614 صفقة نقدية بقيمة 18ر4 مليون دينار كويتي (نحو 64ر4 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 14ر8 نقطة ليبلغ مستوى 4894 نقطة وبنسبة 0ر3 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 102ر7 مليون سهم تمت عبر 2977 صفقة نقدية بقيمة 4ر5 مليون دينار (نحو 15ر7 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 24ر3 نقطة ليصل إلى مستوى 6170ر2 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر4 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 26ر5 مليون سهم تمت عبر 2637 صفقة بقيمة 13ر9 مليون دينار (نحو 48ر6 مليون دولار).

وكانت شركات (المستثمرون) و(ورقية) و(اتوقست) و(وثاق) و(الخليجي) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (المستثمرون) و(آن) و(عقارات ك) و(إيفا) و(وطني) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (الهلال) و(بورتلاند) و(التعمير) و(الأنظمة) و(مراكز). وتابع المتعاملون إفصاحا من شركة (المال للاستثمار) بشأن دعاوى وأحكام قضائية وإفصاح من مجموعة (جي إف إتش) بشأن حصولها على موافقة من هيئة السوق المالية السعودية لترخيص شركة (جي إف إتش السعودية المالية).

مؤشرات البورصة تتباين

وشهدت الجلسة إعلانا من شركة (التعمير للاستثمار العقاري) بشأن توصية مجلس إدارتها بالانسحاب الاختياري من بورصة الكويت كما شهدت الجلسة إعلان تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة وزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي – الثاني – الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات – الثالث – فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

الهاشل: «المركزي» حريص على تطوير الكوادر الوطنية ماليا واقتصاديا

محمد الهاشل

في إطار سعي بنك الكويت المركزي الاستراتيجي إلى تطوير قدرات الكوادر الوطنية في المجالات المالية والاقتصادية، أقام بنك الكويت المركزي في الفترة (من 16 – 24 أبريل 2019) ورشة عمل للخبراء الإشرافيين الحسابيين لدى الإدارة العامة للخبراء في وزارة العدل. تناولت التشريعات والسياسات والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، بهدف إثراء المشاركين بمزيد من الخبرات اللازمة لضمان إنجاز الدعاوى المحالة إلى إدارة الخبراء بالسرعة والدقة المطلوبتين.

جاء ذلك في تصريح لمحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل الذي أوضح أن الورشة قد تخللتها جلسات حول الدور الرقابي لبنك الكويت المركزي على البنوك وشركات التمويل والصرافة، حيث اطلع المشاركون على أهم التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، ومنها التعليمات الخاصة بالقروض الاستهلاكية والإسكانية مع أمثلة وحالات عملية بشأن احتساب الفوائد على القروض، كما تم كذلك عرض نماذج للعقود المستخدمة في هذه القروض.

وأضاف المحافظ ان الورشة قد تطرقت أيضا إلى الجوانب المتعلقة بالرسوم والعمولات التي تتقاضاها البنوك وتعليمات بنك الكويت المركزي بشأنها، بالإضافة إلى دور البنك في مجالي التفتيش ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واختتم المحافظ تصريحه مؤكدا على مواصلة بنك الكويت المركزي دوره في تطوير الكوادر الوطنية في شتى المجالات المالية والاقتصادية من خلال إقامة مثل هذه الورش والنشاطات، انطلاقا من نظرته الشمولية لمسؤولياته في تعزيز الاستقرار المالي.

الخالدي: صناعة الحديد في البلاد تسهم في تقليل الفجوة بين الإنتاج والاستيراد

أكد رئيس مجلس إدارة الاتحاد العربي للحديد والصلب عواد الخالدي أهمية رؤية (كويت جديدة 2035) في خلق اقتصاد متنوع مستدام وجعل البلاد دولة رائدة في صناعة الحديد والصلب.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الخالدي على هامش انعقاد الدورة ال52 للجمعية العمومية للاتحاد العربي لصناعة الحديد والصلب والدورة ال 120 لمجلس إدارتها، وأوضح ان صناعة الحديد في البلاد تسهم في تقليل الفجوة بين الانتاج والاستيراد وزيادة الصادرات الوطنية ما يعزز ميزان التبادل التجاري مع الدول الأخرى فضلا عن دورها الاجتماعي في خلق فرص عمل للمواطنين الكويتيين.

وأضاف الخالدي ان تلك الصناعة تكتسب أهمية كبيرة في الدول العربية لارتباطها مع الخطط الاستثمارية التي ستقوم بها الحكومات العربية خلال الفترة القادمة.

ورأى ان تلك الصناعة تعد مؤشرا قويا على تقدم الدول اقتصاديا وتنمويا وتعد أيضا من الصناعات الاستراتيجية التي يتم حمايتها من قبل الدول العظمى. وعن التحديات التي تواجهها مصانع الحديد في الكويت والدول الخليجية أفاد الخالدي انها تتمثل في الصراعات العالمية على أسواق الصلب مثل فرض الولايات المتحدة خلال شهر مارس الماضي رسوما على واردات الحديد والصلب. وحول مدى اهتمام الاتحاد بتطوير قدرات العنصر البشري في هذه الصناعة أكد ان الاتحاد يولي تدريب وإعداد الكوادر الفنية والمهندسين أهمية كبيرة عبر إلحاقهم بدورات تدريبية للتعرف على آخر ماتوصلت إليه التكنولوجيا الحديثة للبحث والتطوير. وأشار إلى أن أهداف الاتحاد تكمن في مساعدة الأعضاء على تنمية صناعة الحديد في الدول العربية والتعاون والتنسيق في مجالات تلك الصناعة فضلا عن تزويد الشركات والمؤسسات بالمعلومات الفنية والاقتصادية والتجارية.

على هامش انعقاد المؤتمر المصرفي العربي السنوي في بيروت

«الجراح» رئيساً لاتحاد المصارف العربية لدورة جديدة

أعلن بنك الكويت الدولي "KIB" عن انتخاب رئيس مجلس إدارته الشيخ/ محمد جراح الصباح رئيسا لاتحاد المصارف العربية لدورة جديدة مدتها 3 سنوات (2019-2022)، ولقد تم تزكية الجراح بالتزامن مع انعقاد أعمال المؤتمر المصرفي العربي لعام 2019 والذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف لبنان وجمعية مصارف لبنان في العاصمة اللبنانية بيروت تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني، سعد الحريري، تزامناً مع اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد الـ 46 وذلك خلال الفترة من 23 إلى 25 أبريل الجاري.

ولقد عقد المؤتمر تحت شعار "الإصلاحات الاقتصادية والحوكمة" بحضور حشد كبير من كبار المسؤولين والاقتصاديين والمصرفيين، حيث تطرق إلى تحديات الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية، وسياسات وإجراءات إدارة الدين العام في الدول العربية، ودور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية الاقتصادات العربية، إلى جانب تمويل إعادة الإعمار والتنمية المستدامة.

وبهذه المناسبة، عبّر الجراح عن مدى سعادته لاختياره لرئاسة الدورة الجديدة مؤكداً أن ترشيحه مجدداً لتولي منصب رئيس اتحاد المصارف العربية يشير إلى نجاحه في إدارة الاتحاد خلال السنوات السابقة والإنجازات التي حققها على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول العربية. مشيراً إلى أنه يسعى دائما إلى تحقيق أهداف اتحاد المصارف العربية الذي يعمل من أجل تعزيز قوة ونزاهة المصارف العربية، إلى جانب رفع العقوبات الاقتصادية عن الدول العربية التي واجهت الكثير من المشاكل والحروب في الآونة الأخيرة. كما دعى الجراح كافة المصارف العربية للتكاتف واستثمار إمكاناتهم لتحقيق التكامل الذي يعكس مفهوم الشراكة والتفاعل في سبيل دعم كافة الأوساط المالية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول العربية، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والشمول المالي، إلى جانب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

محمد الجراح

ومن الجدير بالذكر أن الجراح حقق الكثير من الإنجازات طوال فترة توليه رئاسة كلا من اتحاد المصارف العربية ومجلس إدارة "KIB" ومنها الألقاب والجوائز العربية والإقليمية التي حصل عليها البنك من أكثر من جهة مالية ورقابية، ومن هيئات تصنيف عالمية داخل الكويت وخارجها، بالإضافة إلى الجوائز والألقاب التكريمية المستحقة التي منحت للجراح شخصياً لقاء ما قدمه للعمل المصرفي بنوعيه التقليدي والإسلامي من جانب، وما حققه لـ "KIB" تحديداً من نجاح وإنجازات قادته إلى منصات التتويج والتكريم في مواضع ومحطات، بتضافر جهود جهازه التنفيذي وطاقمه العامل.